الأمم المتحدة

A/65/674–S/2010/674

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
30 December 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ٤٣ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص بيان صحفي صادر عن وزارة خارجية تركيا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن الاتفاقات الثنائية التي تبرمها الإدارة القبرصية اليونانية مع الدول الساحلية شرق البحر الأبيض المتوسط بشأن الولاية البحرية (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أرطوغرول **أباكان**
الممثل الدائم

040111 040111 10-71210 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بيان صحفي صادر عن وزارة خارجية تركيا

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

ما فتئت الإدارة القبرصية اليونانية منذ عام ٢٠٠٣ تبرم اتفاقات ثنائية مع دول ساحلية في شرق البحر الأبيض المتوسط بشأن الولاية البحرية، وهو أمر يدعو إلى القلق.

وفي الآونة الأخيرة، وقعت الإدارة القبرصية اليونانية في نيكوسيا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ اتفاقا مع إسرائيل بشأن تعيين حدود منطقة اقتصادية خالصة.

وقد كان من المعروف أن هناك مفاوضات تجري منذ فترة لإبرام هذا الاتفاق. وتبيّن لنا من خلال المساعي الدبلوماسية العديدة التي قمنا بها لدى إسرائيل بأن إبرام اتفاق من هذا القبيل مع القبارصة اليونانيين سيتجاهل الحقوق والمصالح القائمة والأصيلة التي يتمتع بها القبارصة الأتراك على قدم المساواة وسيؤثر تأثيرا سلبيا على مفاوضات التسوية الجارية ولن يساهم في إحلال السلام والاستقرار في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قام نائب الوزير، السفير سينيرليوغلو، باستدعاء سفير إسرائيل في أنقرة إلى الوزارة وأوضح له مرة أخرى وجهات نظرنا وموقفنا بالتفصيل.

وبالرغم من كل هذه المساعي، جرى توقيع الاتفاق المذكور، مما يشكل تطورا مؤسفا.

وليس لدى تركيا أية مطالب فيما يتعلق بالمناطق البحرية موضوع الاتفاق المذكور بشأن تعيين حدود منطقة اقتصادية خالصة. وتتعامل تركيا مع هذه المسألة في سياق مشكلة قبرص.

فهذا النوع من الاتفاقات يرتبط ارتباطا مباشرا بمسألة السيادة التي تشكل عنصرا من العناصر الأساسية في المفاوضات الجارية بشأن التسوية الشاملة، وبحكم إبرام الاتفاق من حيث المبدأ، فإنها تصبح متروكة لتقدير الحكومة الشريكة الجديدة. وفي ضوء تجاهل حقوق القبارصة الأتراك، فإن الجهود التي يبذلها القبارصة اليونانيون لإبرام مثل هذه الاتفاقات تأتي في وقت غير مناسب على الإطلاق وتثير تساؤلات بشأن حقيقة نواياهم ومدى صدقهم في عملية التسوية.

وكما سبق أن أعلنته الجمهورية التركية لشمال قبرص، فإن للقبارصة الأتراك أيضا حقوقا وولاية قضائية على المناطق البحرية لجزيرة قبرص. والإدارة القبرصية اليونانية لا تمثل القبارصة الأتراك كما لا تمثل قبرص ككل، سواء من حيث القانون أو الواقع. وبالتالي، فإن تركيا تعتبر الاتفاقات التي يوقعها القبارصة اليونانيون مع بلدان المنطقة اتفاقات لاغية وباطلة.

وإننا نتوقع بنية صادقة من المجتمع الدولي، وخاصة من بلدان المنطقة، تفادي دعم الأنشطة الانفرادية التي يقوم بها القبارصة اليونانيون والتي من شأنها أن تؤثر تأثيرا سلبيا على مفاوضات التسوية الشاملة.

وستواصل تركيا، إلى جانب الجمهورية التركية لشمال قبرص، جهودها عبر القنوات الدبلوماسية والسياسية من أجل حماية حقوق ومصالح القبارصة الأتراك.